

تطور مفهوم الدولة في إفريقيا

The concept of the state developed in Africa

- د. شكرين ديلمى

أستاذ محاضر قسم أ

مخبر: الأمن القومي

جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة- الجزائر-

dilem0312@gmail.com

ملخص:

تعتبر إفريقيا من أقدم القارات من حيث وجود الإنسان، ولعل الحضارة المصرية هي خير دليل على قدم القارة في التاريخ، كذلك حضارة نوميديا في المغرب. لكن بظهور الدولة بمفهومها الحديث، فإن إفريقيا تأخرت بعض الوقت كونها كانت تعاني من الإستعمار الأوروبي، فالدولة الإفريقية قبل الإستعمار كانت ترتبط بالأمة، أو بالتجارة أو مبنية على القبلية.

وقد وحد الإستعمار الشعور بالقومي، وشعور الجماعات بضرورة الوحدة والمصير المشترك أدى إلى ظهور دول إفريقية بعد الإستقلال ذات بعد إثني قبلي بهوية متأثرة بالتبعية للإستعمار.

كلمات مفتاحية: مفهوم الدولة، نظريات تطور الدولة، الإستعمار الأوروبي، حركات التحرر، معوقات التطور.

Abstract :

Africa is one of the oldest continents in terms of human existence, and Egyptian civilization is perhaps the best evidence on the continent's history, as well as a Numidian civilization in Morocco. But, with the emergence of the state in its modern sense, Africa has been delayed for some time by the fact that it was suffering from European colonialism. The pre-colonial African state was associated with the nation, with trade, or based on tribalism.

Colonialism United the sense of national, and the community's sense of unity and shared destiny led to the emergence of African States after independence with a tribal dimension of a identity influenced by dependence on colonialism.

Key words: The concept of the state, theories of state development, European colonialism, liberation movements, obstacles to development.

مقدمة:

من المعروف أن إفريقيا عاشت لفترة طويلة جداً تحت الاحتلال الأوروبي التي أخذ طابع إستعماري، فالقارة تعرف بوجود الثروات الطبيعية المختلفة وهو السبب الذي أدى إلى تعرضها للإحتلال. وقد عرفت بداية ستينيات القرن الماضي موجة من إستقلال الدول الإفريقية إعمالاً لمبدأ حق الشعوب في تقرير المصير.

ومن بدأ التركيز على طبيعة الدول بإفريقيا، وتفسيرها بنظريات سياسية وقانونية مختلفة، غير أن هذا الاهتمام ما فتئ يتغير بشكل جذري، وانصرف إلى دراسات أكاديمية ذات بعد مختلف تماماً تتركز على التحول الديمقراطي بعد نهاية الحرب الباردة وسقوط المعسكر الشرقي، ومفهوم الحكم الراشد، وتأثير المجتمع المدني في النظم السياسية لذا فإن مفهوم الدولة بإفريقيا عرف تطوراً يقسم إلى مرحلتين: المرحلة الأولى كانت قبل تسعينيات القرن العشرين والمرحلة الثانية ما بعد نهاية الحرب الباردة.

من أجل الإحاطة بموضوع الدراسة نطرح الإشكالية التالية:

- كيف يفسر تطور مفهوم الدولة بإفريقيا؟ وما هي خصائصها المميزة لها؟

وللإجابة عن الإشكالية نتبع الخطة التالية:

المبحث الأول: النظريات المفسرة للدولة بإفريقيا

المطلب الأول: ما قبل تسعينيات القرن العشرين

المطلب الثاني: ما بعد تسعينيات القرن العشرين

المبحث الثاني: واقع الدول بإفريقيا

المطلب الأول: التطور التاريخي للدولة بإفريقيا

المطلب الثاني: طبيعة الدول الإفريقية وأسباب تخلفها

الخاتمة

1. النظريات المفسرة للدولة بإفريقيا

اختلف الدارسون لفكرة الدولة بالقارة الإفريقية، حيث انقسموا إلى اتجاهين: إتجاه يرى في الدولة أداة للقهر والإستغلال والهيمنة على الأفراد والحد من حرياتهم، أما أنصار الإتجاه الثاني فيرون أن الدولة كيان إيجابي، فهي وجدت لتضع حداً لمشكلات المجتمع، والتوفيق بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة.

1.1. ما قبل تسعينيات القرن العشرين

نتطرق خلال هذا المطلب إلى أهم النظريات التي اعتمدها الدارسون الأكاديميون لظاهرة الدولة بإفريقيا.

1.1.1. نظرية التحديث

كان لفكر العالم الاقتصادي "كينز" بالغ التأثير على أصحاب هذه النظرية، إذا ركزوا في بداية ستينيات القرن الماضي على مسألة التنمية الاقتصادية، وأكدوا على أن الدول الإفريقية لابد عليها أن تعمل من أجل تحقيق التطور واللاحاق ببقية الدول المتطورة من خلال التخطيط الجيد، والإستعانة بالخبرات الدولية لتحقيق هذه التنمية.

أما علماء السياسة فإنهم تجنبوا استخدام مصطلح الدولة كونه شديد البساطة، ورأوا انه بات لازماً تطوير هذا المفهوم، وقد تم تطوير مصطلح النظام السياسي من طرف "جيمس كولمان" على اعتبار أن أي نظام سياسي يقوم بأداء وظائف سياسية بغض النظر عن مستوى التنمية في ذلك البلد. (زايد، 1995، صفحة 12).

تم إلتقاء علماء الاقتصاد وعلماء السياسة في ستينيات القرن الماضي في مسألة التحديث، ونظريات إنتقال الدولة من مرحلة إلى مرحلة أخرى من مراحل التنمية (زايد، 1995، صفحة 18)، وقد تم تطبيق هذه النظرية على الواقع الإفريقي من جانب

David Apter الذي يرى أن المشاعر الإثنية تشكل العامل الأساسي في الواقع الاجتماعي للدول الإفريقية الوليدة، وهو يتعارض مع النماذج المعاصرة للدولة.

يرى "جورن هايدن" أن الدولة الإفريقية ما زال تعيش مرحلة الروابط التضامنية التي تعتمد على الاقتصاد الفلاحي المعيشي، وتركز إلى المقايضة، والدعم والإتصالات بين جماعة تربطها روابط الدم والعشيرة والجماعة والدين، وأن أفريقيا سوف تنتقل من مجتمع غير قبلي، ومن التضامن التلقائي إلى التضامن العضوي، ومن الاقتصاد المعيشي إلى الاقتصاد الرشيد (Hayden, 1986, pp. 50–58).

2.1.1 النظرية الماركسية الجديدة

اهتم الماركسيون الجدد نهاية الستينيات وبداية سبعينيات القرن الماضي بمسألة الدولة وكان لذلك تأثيره على كتابات التنمية في الدول النامية وذلك من خلال:

– يرى أنصارها أن الدولة ليست بالضرورة نتيجة الرأسمالية التجارية، ويرى سمير أمين أن الدولة في إفريقيا نشأت في إطار مجتمعات ريعية، وهناك دور نشأت بناء على حقائق لغوية وثقافية كالدولة المصرية القديمة وهي بالضرورة أي الدولة لم نشأ نتاجا للنمط الرأسمالي. (Amine, 1980, pp. 20–23)

– يذهب الماركسيون الجدد إلى القول بأنه من الضروري لفهم الدولة معرفة من يسيطر عليها، ويؤكد إلياس شيفجس أن الهيمنة على الدولة في إفريقيا لا تمارسها طبقة رأسمالية وطنية مستقلة، بل تمارسها طبقة بورجوازية بيروقراطية تستغل سيطرتها على الدولة من أجل الثراء غير المشروع. (Amine, The arab nation, 1982, p. 10)

– إن الدول الإفريقية لا تخضع لسيطرة القوى الوطنية، ولكن لوكلاء الرأسمالية العالمية التي تحدد سياسات هذه الدول، وتبعية الأنظمة الحاكمة للقوى الخارجية.

3.1.1 فشل نظرية الدولة

إن الكتابات الخاصة بالتنمية في أواخر ستينيات القرن العشرين إلى بداية ثمانينياته، تتمثل في أن الدولة قد فشلت في تحقيق أحلام الشعوب الإفريقية منذ الإستقلال، وقد أرجع أسباب هذه النظرية الفشل إلى:

- الفساد الإداري.
- إنتشار المحسوبية.
- التدخل الزائد للدولة.
- عجز طبقة الحكام على السيطرة على الجماعات الأخرى في المجتمع.
- فشل عمليات الأفرقة.
- إنعدام الرشادة في أنظمة الحكم الإفريقية (زايد، 1995، صفحة

(15)

4.1.1 نظرية ما بعد الحداثة

يركز أنصار هذه النظرية انتقادهم على الإطار النظري أكثر منه على الإطار التطبيقي فهم يقولون لا وجود لحقيقة مطلقة، فلا شيء نسبي، ولا توجد نظرية كبرى يمكن أن تدعي إمتلاكها للحقيقة المطلقة. عن هذا القول يؤدي إلى عدم فهم ظواهر محددة تملك سياقها الخاص. وهكذا فإن فكرة الحقيقة العلمية التي يقوم على التقدم المعرفي تعرضت لهجوم وانتقاد شديد.

لقد برزت ثروة معرفية تنكرت للنماذج المعرفية السابقة منها:

- طرح بعض الباحثين لقوانين عامة لتفسير الظواهر الساسة بغض النظر عن السياق المحلي والسياسي الخاص لكل ظاهرة، وهذا ما يؤدي إلى رفض الأفكار الأخرى، وتحجر فكري.
- إفنيار الواقعي للدولة الإفريقية، وبالتالي فإن مفهوم الدولة يفقد قيمته التفسيرية كون المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية يمكن فهمها في سياق آخر غير نظريات الدولة.

- ظهور نموذج ليبرالي Neo Libéral إقتصادي يركز على الاقتصاد أكثر من تركيزه على الدولة. (زايد، 1995، صفحة 26)

2.1 ما بعد تسعينيات القرن العشرين

طغت الدراسات ذات الطابع الاقتصادي على الدراسات المعاصرة على السياسات الإفريقية على عكس الدراسات التي كانت في عقدي الستينيات والسبعينيات حيث كانت تخلو من البراغمية النفعية، فكانت تهتم بالنظم السياسية والهوية والمؤسسات، وهذه المفاهيم التي كانت تظهر في كل الدراسات ذات البعد السياسي المفسر للدولة الحديثة.

1.2.1 نظرية المؤسسة الجديدة

لهذه النظرية صورتان أساسيتان:

الصورة الأولى: يقول أنصارها أن المصلحة الذاتية لا تنفع وحدها كدافع للعمل السياسي، فالمؤسسات لها دور في تشكيل ورسم السياسات العامة للدولة، وهذه السياسات تتأثر بالقواعد والقوانين والمؤسسات التي يطورها البشر لتنظيم الحياة العامة.

الصورة الثانية: مستمدة من علم الاجتماع، وعلم اجتماع المؤسسات، ومفادها أن التاريخ يحتوي على النتائج غير المتوقعة أكثر من النتائج المتوقعة، وبالتالي فإن العمل الجماعي يختفي وراء المؤسسات الشرعية للدولة التي تخط لنفسها طريقها الخاص ومن ثم فإن الإدارة الإنسانية محدودة الأثر. (Hyden, 1986, p. 50)

2.2.1 النظرية الديمقراطية

ترتبط الديمقراطية بوجود مؤسسات قوية في الدولة، وهي بالتالي تتغير بتغير قوة تلك المؤسسات في الدولة. ويرى أنصار هذه النظرية أن الديمقراطية لا يمكن توقعها في الدول النامية إنطلاقاً من حداته مؤسساتها، ويذهب هؤلاء إلى القول ان عملية الانتقال إلى الديمقراطية تستغرق وقتاً طويلاً وعملاً شاقاً، وترتبط خصوصاً باستقرار المؤسسات

والأنظمة السياسية. فمن الخطأ القول ان الديمقراطية تتحقق لمعزل عن الظروف الاقتصادية والواقع الاجتماعي للدول.

3.2.1 نظرية النظم

هي نظرة تجمع عدة نظريات جملة واحدة، لكن كل جزء تعالج نقطة معينة

- 1- منها ما يركز على تحليل النظم في مرحلة التحول.
- 2- ومنها ما يركز على مفهوم الحكم وكيفية إدارته.
- 3- ومجموعة تركز على كيفية تأثير نظم الحكم على تخصيص الموارد.

وتلتقي المجموعات الثلاثة في إهتمامها بدراسة المؤسسات والقوى كمتغيرات للعمل الاجتماعي والسياسي، واعتبار النظم بعيدا عن الأفراد هي وحدة التحليل، ولذا يتم العمل على المدى القريب لمحاولة تغيير هذه النظم لإحداث مخرجات معينة كترسيخ الديمقراطية واستغلال الموارد المتاحة (فنصورة، 1998، صفحة 181).

4.2.1 نظرية التعددية الثقافية

ينظر أنصار هذه النظرية إلى عوامل اللغة والعرق والدين والإثنية في عملية التفاعل الاجتماعي، وفي توزيع المواد الطبيعية، وكان ذلك بعد عمليات التطهير العرقي التي عرفت في إفريقيا خاصة فترة التسعينيات، كما أن أنصار هذه النظرية يرون أن هذا الطرح لا يمكن تعميمه فكل حالة تعالج على حدة يتماشى وظروفها وخصوصياتها.

من خلال ما سبق يمكن استخلاص أن مفهوم النظام بدا يحل محل مفهوم الدولة التقليدية في دراسة مفهوم الدولة في إفريقيا، وانصرفت الدراسات الأكاديمية في إفريقيا على التركيز فضلا على الجوانب الاقتصادية، على النظم بدرجة أقل وعلى دراسة التعددية الثقافية، وبقيت النظريات المفسرة للدولة خاصة بقارة إفريقيا حبيسة إدراج كتب السياسة والقانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة. (فنصورة، 1998، صفحة 197)

2. واقع الدول بإفريقيا

يذهب الكثير من المفكرين المعاصرون إلى القول بأن الدولة بإفريقيا لا تعرف لها ماهية، فهي من الناحية الشكلية تظهر كبقية دول العالم، لكن الواقع شيء آخر فالدول الأوروبية مثلاً عرفت خلال نشأتها تطورات عديدة ومراحل راعت الجانب الثقافي والاجتماعي الخاص بها، على عكس الدول الإفريقية فهي مجرد هياكل رسمية تعكس طموح وتطلعات الشعوب الإفريقية، فهي دول ديكتاتورية رسمية لصالح المستعمر القديم ولصالح قوى إقليمية خارجية. فالدول الأوروبية نشأت على فكرة الوحدة الإثنية، فبعد سقوط الإمبراكوريات الكبرى بأوروبا ظهرت دول مبنية على فكرة الوحدة الإثنية والتي صارت فيها بعد دولاً قومية بمعنى وجود الأمة سبق وجود الدولة.

أما الدول الإفريقية فنشأت بعد استقلالها عن الإستعمار، وقامت على التعددية الإثنية، الأمر الذي جعل منها كيانات يصعب فيها الاندماج الوطني في ظل الإثني واللغوي (الدين، 1998، صفحة 40).

1.2 التطور التاريخي للدولة بإفريقيا

1.1.2 فترة ما قبل الإستعمار

كانت إفريقيا قبل الإستعمار كيانات تتسم بالحكم القبلي، عبارة عن تجمعات بشرية ذات قرابة، تركز على الثقافة والتقاليد، وتستند إلى هيكل إداري وسياسي منظم، يتولى الحكم فيها طبقة حاكمة تتولى أمور التجارة وعمليات التبادل مع جيرانها، واستندت تلك الطبقات الحاكمة إلى الأساطير والتاريخ الشفهي كآليات لتعزيز التماسك وتقوية أواصر الهوية الوطنية، ونجحت في ضمان الولاء السياسي. وقد عمل الإستعمار على تمزيق هذه الوحدة التي شكلت سر بقاء هذه الكيانات الإنسانية، وهي المبادئ التي عملت هذه الدول على استرجاعها بعد استقلالها عن الإستعمار الأوروبي.

وقد عرفت الفترة التي سبقت الإستعمار، كيانات كانت على شكل أمم ترتبط بمفهوم الأمة، في حين فإن كيانات أخرى كانت كيانات أخرى ترتبط بالإقليم. وكانت الفئة الأولى تشكل كلا من: كونغو، كوبا، لوبا ولواندا إذ استطاعت هذه الكيانات أن تبني هوية وطنية على مدار قرون من الزمن بينما شكلت الثانية ممتلكات تفتقر إلى الهوية الوطنية مثل مملكة إنبانجالا ومملكة نياموزي (الدين، 1998، صفحة 56).

2.1.2 فترة الإستعمار

عمل الإستعمار الأوروبي على تفويض فرض تطور هذه الكيانات إلى دول حديثة، وعمل على إغيارها تماماً، ولم تسلم من هدم الهوية السياسية غلا الدول الضاربة في التاريخ مثل: مصر، ليبيا، تونس، إثيوبيا، مدغشعر... منعماً وصار زعمائها يعملون لصالح الإستعمار في تحصيل الضرائب والعمل على تقوية الولاء للإستعمار وردع كل محاولة لمقاومته. وتعمل على تجنيد أفراد المجتمع في صفوف الاحتلال لخوض حروبه الخارجية.

لقد عمل الإستعمار على تدمير الأمم السابقة، وتمزيقها إلى جماعات إثنية ضعيفة عمل قادتها على خدمة الاحتلال وإطالة مدة بقاءه، ومن جهة ثانية عمل على بعث الروح القومية لدى تلك الجماعات الإثنية وولد لديها الشعور المشترك بالإضطهاد والإستغلال الاقتصادي والقمع الثقافي وهذا ما أدى فيها بعد إلى نشأة النضال ضد الإستعمار (فنصورة، 1998، صفحة 190).

3.1.2 فترة الكفاح ضد الإستعمار

قاد رواد الثورة على الإستعمار حركة واسعة وناضجة ضد الاحتلال الأوروبي وأبرزهم (سلفستر ويليامز، ويليام دييوا، ماركوس جاري) وهم عبارة عن حركة فكرية تعبر عن وجود الذات الإفريقية خارج القارة الإفريقية. وقد أعقب ذلك ظهور الحركة الجامعية الإفريقية المنادية بالقومية الإفريقية والتي في حد ذاتها شكلت معضلة في مسألة أي من الأمة تتبنى: - الأمة الإثنية: وهي تاريخ إفريقيا المجيد: أجبو، كاساي، لوبا.

- الأمة الإفرقية: التي ظهرت بعد الإستعمار والتي لا تراعي الإثنية والثقافة.
 - الأمة الإفرقية الجامعة: والتي يشكل إفريقياو الدياسبورا جزءاً منها.
- وكان لكل أمة أنصارها الذين دافعوا عليها، وكان أبرزهم الزعيم السياسي النيجيري "أوبافيمي أولو" عام 1947 في كتابه "الطريق إلى الحرية" والذي دعا إلى قيام دولة متعددة الإثنية والقوميات تكون دولة فيديرالية، وكانت فكرة الزعيم الإفريقي "نكروما" جديرة بالاهتمام، فهو دعا إلى قيام الولايات المتحدة الإفريقية والتي استهوت الأفارقة بين عامي 1945-1960 إلا أنها تعارضت مع البرجوازية الإفريقية التي تخدم مصلحة الإستعمار، فالأخير غير سياسته بمنحه الإستقلال للدول الإفريقية ونصب عملاءه على رأسها للتمتع بمزايا السلطة بمقابل خدمة الإستعمار إقتصادياً وثقافياً. وبهذا ضرب المستعمر خاصة الفرنسي كل محاولات الوحدة بإفريقيا وقسمها إلى كيانات ضعيفة تابعة له على حد الآن (فنصورة، 1998، صفحة 193).

4.1.2 مرحلة الإستقلال

شهد عام 1956 بداية استقلال الدول الإفريقية، وعهد جديد في تاريخ القارة، فاستقلت تونس والمغرب والسودان وقبلهم مصر، وشهد صدور القانون الذي أقام حكومات إقليمية في المستعمرات الفرنسية، وكذا ظهور الهويات الوطنية في الكونغو وأنغولا وغينيا.

وقد ظهر 54 كيان إفريقي بعد الإستقلال تصنف كالاتي:

- 1- دول تاريخية: مصر-ليبيا-المغرب-تونس-رواندا-بورندي-إثيوبيا-مدغشقر-ليستو-سوازيلاندا.
- 2- دول ذات هوية ثقافية: الجزائر-بتسوانا-الصومال-الصحراء الغربية.
- 3- دول متعددة الإثنية والثقافة: تضم بقية دول إفريقيا.

وما يمكن الإشارة عليه هو رغم الإستقلال إلا أن الأنظمة السياسية بإفريقيا نهجت ممارسات أدت إلى:

- الفشل في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- التركيز على المتطلبات الأمنية وإقتناء الأسلحة.
- دولة إفريقية جبائية تعمل على تحصيل الضرائب والمرسوم لتنفقها على الجيش والجهاز البيروقراطي الحاكم (الدين، 1998، صفحة 46).

2.2 طبيعة الدول الإفريقية وأسباب تخلفها

1.2.2 طبيعة الدولة الإفريقية

للدولة الإفريقية ملامح أربعة تختص بها:

- 1- هي دولة مركزية: تتسم بأنها مركزية في تسيير كل شيء ومعروفة بسوء تسييرها وتوزيعها للموارد الطبيعية والثروات، وتستهلك المقدرات الوطنية في جزء منها في الرواتب والباقي في المحسوبية والإمتيازات غير المستحقة للطبقة الحاكمة.
- 2- هي دولة رخوة: تفتقد النواة المؤسسية التي تقوم عليها الدولة لذا يلجأ جزء من مواطنيها إلى العمل السياسي السري، وممارسة النشاط الاقتصادي غير القانوني (تهريب والتجارة في الممنوعات...)، لذا فهي دوما تشهد نزاعات داخلية وحروب أهلية، وعمليات اغتيالات سياسية.
- 3- هي دولة وقف: كل مقدراتها موقوفة لشخص الحاكم والزمرة الفاسدة المحيطة به، فلا تداول على السلطة، ومناصب الدولة مغنما للفاستدين وفيها المال الفاسد والمحسوبية.
- 4- دولة نخبة عدل جماعة إثنية: هي نخب تتمسك بالسلطة من أجل مصالحها الخاصة وحماية هذا ما يؤدي إلى الحروب الأهلية والإنقلابات العسكرية.

أمثلة عن صراع الإثنيات:

- أثيوبيا: المهرا × التجري.
- رواندا وبورندي: الهوتو × التوتسي.
- نيجيريا: الأيو × الهاوسا.
- السودان: العرب × الرنوج. (المعطي، 2002، صفحة 58)

2.2.2 أسباب تخلف الدول الإفريقية

مرت الدولة بإفريقيا بعدة مراحل في إطار النزاع المتجدد فيها وهذا لعدة أسباب.

أولا: طبيعة النزاع في إفريقيا

1- المرحلة الأولى: عرفت هذه المرحلة بالإستعمار الساحلي (1480-

1885) حتى مؤتمر برلين عام 1885 الذي قرر فيه الأوروبيون تقسيم القارة الإفريقية بعدها جاءت مرحلة الثورة الصناعية وشهد نشاط الإستعمار الفرنسي البرتغالي.

2- المرحلة الثانية: هي مرحلة التوغل داخل القارة من مؤتمر برلين إلى قيام

الحرب العالمية الثانية، وشهدت هذه الفترة تسابقا غير مشهود بين الدول الأوروبية على الإستيلاء على الدول الإفريقية.

3- المرحلة الثالثة: بدأت عام 1951 واستمرت حتى الآن، وفيها بدأت

حركات التحرر من الإستعمار، وتخلصت خلالها معظم دول إفريقيا من الاحتلال وشهدت سنة 1960 أهم موجة إستقلال وأكبرها على الإطلاق، وبعد الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها الدول الإستعمارية، تحولت الدول الإفريقية إلى بؤر إقتتال داخلي بين مجموعاتها الإثنية. شهد مطلع الألفية نزاعات كثيرة مثل الذي شهدتها العشرية الأخيرة من القرن الماضي (الحرب الأهلية في سيراليون، بورندي ورواندا، دارفور بالسودان). أصبحت ميزانية تلك الدول بدلاً ما توجه إلى التنمية صارت توجه إلى التسلح ومحاولة حل على تلك

النزاعات المسلحة الداخلية. وقد وصل عدد القتلى إلى 4 مليون فضلا عن تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول. (المعطي، 2002، صفحة 61)

إفريقيا معروفة بالتنوع والتعقيد، فبعض الصراعات تعزى إلى هذا التنوع الإثني والثقافي، وأما البعض الآخر فيخضع للصراعات الإقليمية، وثالث إلى صراعات دولية، وفي المحصلة فهذه الحروب تتأثر بالعوامل الداخلية الموروثة من الماضي والعوامل الخارجية التي تفرضها قوى إقليمية ودولية. (سليمان، 2000، صفحة 69)

ثانيا: البيئة الداخلية المسببة للنزاع

1- العوامل الاقتصادية:

بحسب البنك للإنشاء والتعمير، فإن هناك تسع دول إفريقية من أفقر عشر دول في العالم، ويتراوح نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بين 80 إلى 200 دولار في السنة في تلك الدول. وقد جاءت 30 دولة إفريقية بين 54 دولة ذات الإقتصاديات الأضعف في العالم، ويتراوح نصيب الفرد من الناتج الإجمالي فيها من 80 إلى 770 دولار في السنة (عام، 1997، صفحة 232).

المفارقة العجيبة أنه رغم ضعف إقتصاديات الدول الإفريقية فإنها دول غنية من حيث الموارد الطبيعية كنيجيريا وسيراليون والكونغو وأنغولا، لكن الفساد السياسي والإداري هو الذي يؤدي إلى تبديد هذه الأموال الطائلة، مما يؤدي إلى السخط الداخلي الذي يقابله النظام بالقمع.

2- العوامل الإثنية:

إن التعدد الإثني يعد من أهم أسباب الصراعات الداخلية بقارة إفريقيا ومن العوامل التي حالت دون تطور الدول الإفريقية، فالنظم السياسية تفضل جماعات عرقية على جماعات أخرى تطبيقا لسياسة فرق تسد، وقبل ذلك قام استعمار بتغذية تلك الصراعات بين

مختلف الجماعات الإثنية، وقد تم توارث ذلك حتى بعد الإستقلال، حيث تم استغلال الإثنية من طرف الساسة والحكام الأفارقة من أجل تعزيز حكمها والبقاء فيه. (إبراهيم، 2003، صفحة 37)

وقد حاولت الدول الإفريقية وضع حل لهذه القضية من خلال:

- 1- استيعاب الجماعات الأضعف من خلال الجماعات الأكبر حتى ولو باستعمال العنف.
- 2- سياسة الإستبعاد التي تتطلب سياسة العزل العنصري بين الجماعات المختلفة وطبقت في جنوب إفريقيا خاصة.
- 3- الإدماج الوظيفي، يعني منح الجماعات المختلفة حرية التعبير والممارسة الحرة إلى درجة منح الحكم الذاتي للتصرف في شؤونها المحلية مثل إتفاق إديس أبابا لعام 1972 بين شمال السودان وجنوبه المستقل لاحقا، أو تكييف الحل الفيدرالي في إطار دولة واحدة مثل نيجيريا عام 1979. (علوي، 1986، صفحة 45)

لقد أخفقت السياسات الأولى والثانية في تحقيق الاندماج الوطني في الدول الإفريقية المعنية بالصراع الإثني، وولدت روح المقاومة لدى الجماعات التي تشعر بالإضطهاد والتمييز والتهميش. فتلك الأنظمة السياسية تعمل استغلال الإثنية في السيطرة على الحكم، وهي تجنح إلى إثنية دون أخرى ما يجعل فتيل الصراعات دائما مشتعلًا.

إن المتمعن في تاريخ الدولة الإفريقي يلحظ أن أهم دوافع تخلفها هو الإستعمار أولاً، ثم الصراعات الداخلية ومشكل الإثنية، والأهم من هذا وذاك هي تلك النخب الحاكمة التي بقيت عملية للدول الإستعمارية التاريخية، ونهجت نفس نهج الإستعمار في تغذية الصراع الإثني لصالح بقائها وخلودها في سدة الحكم.

الختام:

تحتل قارة إفريقيا مكانة هامة في العالم لما تحتص به من ثروات طبيعية وبشرية، وقد شهد مفهوم الدولة فيها تأرجحاً بين الدولة التاريخية الضاربة الجذور في القدم كدولة مصر ودولة إثيوبيا، وبين الدولة القبلية المشكلة من الإثنيات المتعددة والتي تخضع للنظام القبلي. وقد شهدت القارة موجة إحتلال وإستعمار أوروبي دمر النسيج القبلي لإفريقيا، وألغى مقومات الدولة بمفهومها القبلي والإثني، وغذا الصراعات واستعمل قاعدة فرق تسد. وبعد تشكل الوعي الإفريقي خاصة في أمريكا، أثر ذلك على الفكر الإفريقي وجعل الشعوب تتوحد ضد الإستعمار، وفعلا شهدت القارة ثورات أدت إلى إستقلال الدول الإفريقية. إن النظم السياسية الحاكمة في إفريقيا للأسف بقيت عملية في أغلبها للقوى الإستعمارية سياسيا وثقافيا، فإفريقيا الغنية بثرواتها الطبيعية والبشرية هي أفقر دول العالم وأكثرها تأخرًا في كل المجالات.

لذا ففي الأخير نقترح التوصيات التالية:

- ديمقراطية أنظمة الحكم وزرع ثقافة التداول على السلطة.
- التخلص من الهيمنة الإستعمارية الجديدة.
- ضرورة تعاون الدول الإفريقية فيما بينها وتوسعها التعاون إلى القوى الاقتصادية لأسياوية الرائدة.
- تفعيل أجهزة الإتحاد الإفريقي لتحقيق التكامل السياسي والإقتصادي.

1- قائمة المراجع

- 2- Amine, S. (1980). Unequal development. New Work: Monthly Review press.
- 3- Amine, S. (1982). The arab nation. London: Zed press, London.
- 4- Hayden, G. (1986). African social structure. califirnia: university of califirnia.
- 5- Hyden, C. (1986). African social structure. Whitaker university of California press: California .
- 6- إبراهيم نصر الدين. (1998). العولمة وانعكاساتها على دول العالم الثالث. ندوة العولمة، (صفحة 40). القاهرة.
- 7- إبراهيم ف. (2003). صراعات البحيرات العظمى. الخرطوم: مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا.
- 8- أحمد زايد. (1995). الدولة في العالم الثالث. القاهرة: دار الثقافة للنشر.
- 9- المعطي، ر. ع. (2002). دور منظمة الوحدة الإفريقية في فض النزاعات . القاهرة: دار القومية العربية.

- 10- سليمان م. (2000). السودان حروب الموارد والهوية. لندن : كامبردج للنشر.
- 11- صبحي فنصورة. (1998). قضية الهوية وأثرها على الإدراك الإفريقي للعالم. ندوة العلاقات العربية الإفريقية، (صفحة 181). القاهرة.
- 12- علوي ، ج. (1986). دراسة في العلاقات بين الزمة الداخلية والسلوك الدولي في القارة الإفريقية. القاهرة : دار الثقافة للنشر.
- 13- لعام ، ت. ا. (1997). الدولة في عالم متغير. القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر.